الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.6

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
17 January 2002
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (تابع)*

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)*

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)*

* بنود قررت اللجنة النظر فيها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-57364 (A)
0157364

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٢٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (تابع) (A/56/140)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/56/3، A/56/57-E/2001/5، A/56/73-E/2001/68 و Add.1، A/56/114-E/2001/93 و Add.1، A/56/169، A/56/180؛ A/56/288؛ E/2001/104؛ A/C.3/56/L.2 و L.3)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع) (A/56/152)

١ - **السيد مارتينز** (أنغولا): قال إنه ينضم إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبوتسوانا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. وإنه أحاط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (A/56/140). ورحب ببرنامج عمل لجنة التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، وأعرب عن أمله في أن تثبت فعالية هذا البرنامج.

٢ - ومضى يقول أن أولويات التنمية تغير وضعها منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في عام ١٩٩٥، وأنه ينبغي، من أجل زيادة الإنصاف في المجتمع وتحسين الظروف المعيشية، الاعتماد أساساً، على قدرات الأفراد، وهذا يعني تعزيز التعليم والصحة والتماسك الاجتماعي. ولهذا السبب، أصبحت التنمية الاجتماعية مرتبطة، في الوقت الحالي، بعناصر جديدة مثل زيادة مشاركة المجتمع المحلي وإقامة الشراكات. واستدرك قائلاً إنه، ما زالت هناك ثغرة واسعة بين التجربة المكتسبة في مجال التنمية الاجتماعية وقدرة بعض البلدان المحدودة على الشروع في تنمية مبتكرة في هذا المجال. وأعرب عن شكر أنغولا للبلدان التي أوفت بالتزاماتها بالمساعدة في تمويل التنمية الاجتماعية، وعن تهنئتها لوكالات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاجتماعية على جودة تقاريرها وتوصياتها.

٣ - واستطرد قائلاً إنه، نظراً للصراع الداخلي الذي يمزق أنغولا منذ أكثر من ثلاثة عقود، ظلت مؤشرات التنمية البشرية منخفضة للغاية، كما يتضح من تقرير التنمية البشرية. وأضاف أن من الأمور غير المقبولة والمؤسفة أن سكان أنغولا ما زالوا محرومين من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأن حكومة أنغولا شرعت في برنامج جديد للطوارئ الإنسانية، في عام ١٩٩٩، لمعالجة هذه الحالة المؤسفة، وبدأت تنفيذ استراتيجية للحد من الفقر، بدعم من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي.

٤ - وذكر أن الحكومة أقامت شراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى ذلك، من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية. وقامت، على وجه الخصوص، بعمل ترتيبات مع شركات النفط، بحيث تقوم هذه الشركات بتخصيص جزء من مكاسبها للمشاريع المجتمعية، مما أدى إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت الحكومة الأنشطة التي تضطلع بها في مجال التنمية الاجتماعية نحو المجتمعات المحلية التي تزداد مشاركتها بشكل مستمر.

٥ - وأكد اقتناع حكومة أنغولا بأن التعليم والصحة أساسيان بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال أن الخدمات الصحية تساعد، بصورة خاصة، على الحد من حدوث المرض وبذلك، تساعد الأفراد على العمل المنتج. وأضاف أن أنغولا عاقدة العزم على مواصلة تنميتها الاجتماعية، وفقاً للالتزام الذي قطعته على نفسها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين المخصصة للتنمية الاجتماعية، وذلك رغم وجود الصراع.

٦ - ختاما، قال إنه من الأمور ذات الأهمية الحيوية أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها في سبيل تعزيز التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، على أن تركز الاهتمام أيضاً على النهوض بالسلام الذي يعتبر شرطاً أساسياً للتنمية الاجتماعية.

٧ - **السيدة جوزيف** (سانت لوشيا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في جماعة الكاريبي، فقالت إنه، رغم الأحداث الأليمة التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لا ينبغي أن ينسى المجتمع الدولي ضرورة معالجة أوجه التفاوت العديدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأضافت أن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في مونتيري، في آذار/ مارس ٢٠٠٢، سيكون حدثاً إيجابياً في هذا الصدد، إذ أنه يتيح للمجتمع الدولي فرصة هامة للتصدي للمسائل العديدة التي تؤثر على التنمية الاجتماعية في سياق العولمة. وأكدت أن جماعة الكاريبي تعتبر المؤتمر أسلوباً مفيداً للسعي إلى حلول جديدة لإصلاح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاختلاف في مستويات التنمية والضعف.

٨ - ولاحظت أن الهجرة من المسائل الهامة التي تؤثر على التنمية، حيث أن الهجرة تمثل تحديات كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي، وأنها مؤشر حساس للحالة الاقتصادية في فرادى البلدان، وفقاً لما توصلت إليه أفرقة مختلفة من الخبراء، في حين أن البحوث الجارية عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في العالم لا تعطي وزناً كافياً للهجرة. وأكدت أن جماعة الكاريبي قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في التصدي لمسائل الهجرة، وإنه يجري وضع آلية إقليمية لحرية حركة خريجي الجامعة والعمال المهرة، مع قيام ١٠ من الدول الأعضاء، حاليا، بإنجاز الإجراءات القانونية التي تسمح بحرية حركة الخريجين، بينما اتخذت ثلاث دول جميع الخطوات اللازمة لتيسير حرية الحركة بالنسبة لفئات أخرى من العمال.

٩ - ومضت تقول أن برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٥، يستهدف معالجة مشاكل الشباب بفعالية أكبر، وزيادة الفرص المتاحة لهم للمشاركة في المجتمع. وأكدت من جديد أن جماعة الكاريبي تدعم هذا البرنامج الذي يتضمن توصيات في ١٠ من المجالات ذات الأولوية وهي التعليم والعمالة، والجوع، والفقر، والبيئة، وإساءة استعمال المخدرات، وجنوح الأحداث، والأنشطة الترفيهية، والمرأة الشابة والفتاة، ومشاركة الشباب في حياة المجتمع وفي صنع القرارات، بصورة كاملة وفعَّالة.

١٠ - وبينت أن عقد دورات المنتدى العالمي للشباب، التي انعقدت آخرها في دكار في آب/ أغسطس ٢٠٠١، من أكثر المبادرات دينامية التي اتخذها المجتمع الدولي لصالح الشباب. وقالت أن جماعة الكاريبي تؤيد استراتيجية داكار لتمكين الشباب، المعتمدة في تلك الدورة، ولا سيما، فيما يتعلق بالمسائل الصحية الخطيرة التي تؤثر في الشباب، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وأنها تضم صوتها للنداء الموجه من أجل تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/

الإيدز، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعقودة في حزيران/ يونية ٢٠٠١. وأضافت أن دول جماعة الكاريبي دخلت مؤخراً في شراكة جديدة لدول منطقة البحر الكاريبي ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تستهدف الحد من عدد الإصابات، وتوفير العناية والدعم للمصابين بالفيروس والمرض، وحمايتهم من التمييز.

١١ - وذكرت أن دول جماعة الكاريبي قامت، من خلال مجلسها الوزاري المعني بالتنمية البشرية والاجتماعية، الذي ينسق الأنشطة في المجالات الحيوية للصحة والشباب والرياضة، ونوع الجنس والثقافة، بوضع عدد من المبادرات الإقليمية المتعلقة بالشباب. وفي عام ١٩٩٨، جمعت شباباً من ٢٢ بلداً من بلدان منطقة البحر الكاريبي لعقد مؤتمر في بربادوس وجزر البهاما، جرى فيه التصدي لمجموعة واسعة من قضايا الصحة والحكم والتنمية الاجتماعية. وتابع ذلك حدثاً لاحقاً عقد في غرينادا، في عام ٢٠٠٠. وفي أيار/ مايو ٢٠٠١، عقدت جماعة الكاريبي اجتماعاً ثانياً للموظفين المسؤولين عن مسائل الشباب، شاركت فيه أيضاً وكالات دولية ومؤسسات تعليمية ومنظمات للشباب. وقالت إن المشاركين في الاجتماع حددوا ضرورة وضع قاعدة بيانات إقليمية للشباب للمساعدة في تحديد السياسات وتطوير هياكل الحياة الوظيفية، واستحداث أسلوب لمشاركة الشباب في صنع القرارات. وتمت التوصية بمنهجيات مختلفة للتصدي لفقر الشباب وصحة المراهقين.

١٢ - واستطردت قائلة أن المسنين في منطقة البحر الكاريبي يمثلون نسبة متزايدة من السكان، مثلما يحدث في كثير من بلدان العالم. فوفقاً لتقرير أعدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيمثل الأشخاص الذين يتجاوز عمرهم ٦٠ سنة نحو ٦, ١٠ في المائة من السكان، في عام ٢٠٠٥ مقابل ٩, ٦ في المائة في عام ١٩٥٠، بينما تشير التوقعات إلى أن نسبة الأشخاص من سن ٧٥ سنة فأكثر ستبلغ نحو ٢٩ في المائة من مجموع المسنين، مقابل ٢, ١٩ في المائة في عام ١٩٥٠. ويؤكد نفس التقرير المشاكل المتصلة بالسلامة البدنية للمسنين وأمن دخلهم، والتخطيط للشيخوخة، والعلاقات بين الأجيال، وكذلك المشاكل المالية التي تواجهها الحكومات لضمان عدم تهميش المسنين. ونظراً لهذه التغيرات، شرعت بلدان منطقة البحر الكاريبي في عدة أنشطة، تهدف إلى مساعدة المسنين على أن يظلوا منتجين بواسطة العمل في المشاريع الصغرى، ونقل بعض القيم الثقافية في المؤسسات التعليمية وتقديم خدمات الوساطة والخدمات الاستشارية.

١٣ - وأردفت قائلة إنه، مع عدم توقع أن تظهر الآثار الكاملة للشيخوخة في منطقة البحر الكاريبي قبل سنة ٢٠٣٠، وفقاً لبعض الدراسات، فإن المنطقة أمامها الوقت الكافي لمحاولة معالجة هذه الآثار بواسطة استراتيجيات إبتكارية، مثل البرنامج القائم في ترينيداد وتوباغو الذي يتوخى أنشطة توعية الجمهور والتدريب، وزيادة المساعدة الاقتصادية المقدمة للمسنين، وإجراء دراسة استقصائية وطنية للأحوال المعيشية للمسنين. وقد بدأت دول المنطقة في تنفيذ هذه الاسراتيجيات، بالفعل. وبدأت سانت لوشيا، في عام ١٩٩٩، تنفيذ برامج لبناء منازل للمسنين والمعوقين وتجديدها.

١٤ - ولاحظت أن هناك نحو ٥٠٠ مليون من المعوقين في العالم، أي ١٠ في المائة من السكان، يعيش ثلثاهم في البلدان النامية، وفقاً لبعض التقديرات. وأكدت ضرورة مواصلة تعزيز المبادرات المضطلع به بالفعل من أجل تيسير إدماجهم الكامل في التيار الرئيسي للتنمية، وذلك في ضوء حالتهم الراهنة.

١٥ - وقالت إن جماعة الكاريبي تلاحظ مع الارتياح تركيز اهتمام منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بشكل خاص، على احتياجات الأطفال المعوقين نتيجة للصراعات المسلحة، وإنها تود أن تعرب، مرة أخرى، عن ترحيبها بحلقة العمل المعنية بحقوق الأطفال المعوقين التي نظمتها اليونيسيف خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٦ - وأوضحت أن ظاهرة عولمة الاقتصاد قد توجد تحديات جديدة بالنسبة للمعوقين، لا سيما فيما يتصل بإمكانية الوصول إلى التكنولنوجيا الجديدة من خلال الإلمام بالحاسوب. وأكدت أن جماعة الكاريبي التي تقف على استعداد للمساهمة في تنفيذ التزام إقامة مجتمع للجميع، بما في ذلك، المعوقين، قد أنشأت مجالس وطنية مكلفة بتحليل هذه التحديات. وأُحرز تقدم، بالفعل، على أرض الواقع، في هذه الأثناء، وافتُتحت، في سانت لوشيا، مدرسة صديقة للمعوقين، في الآونة الأخيرة، بدعم سخي من حكومتي فرنسا وألمانيا، وبموارد من الصندوق الوطني للحد من الفقر. وبالمثل، تمنح المؤسسات المالية ائتمانات تتجدد تلقائياً للمعوقين. وفي غيانا ودومينيكا، نفذت أيضاً مشاريع زراعية وحرفية. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به حتى يتم إدماج المعوقين في المجتمع، بصورة كاملة.

١٧ - وذكرت أن جماعة الكاريبي تسلم بأهمية المبادرات الدولية العديدة المتَّخذة لدعم الأسرة، وخاصة بالاحتفال بالسنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤، وأنها تؤيد، لذلك، الاحتفال بالذكرى العاشرة لانعقاد السنة، في الجلسات العامة للجمعية العامة التي ستُعقد في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، مما سيسمح بدراسة الاتجاهات الإيجابية والسلبية التي تؤثر في حالة الأسرة وبإعادة تأكيد الالتزامات التي تم التعهد بها لصالحها.

١٨ - وتشارك جماعة الكاريبي الأمين العام في الرأي القائل بأن الأسرة كمؤسسة وأعضاء الأسرة كأفراد تأثروا بالتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الرئيسية، وتعرب مرة أخرى عن تقديرها للجهود التي بذلتها وحدة الأسرة في شعبة سياسات التنمية الاجتماعية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مساعدة الحكومات على وضع وتطبيق وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة في إطار متابعة السنة الدولية للأسرة.

١٩ - وأكدت أن جماعة الكاريبي تتطلع إلى العمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في وضع برامج لمساعدة منطقة البحر الكاريبي على التصدي لبعض من أصعب المشاكل التي تعاني منها الأسرة، وخاصة البطالة والفقر وإساءة استعمال المخدرات.

٢٠ - وترحب أيضاً بحلقة العمل الدولية المقبلة المعنية بسياسات التنمية الاجتماعية المقرر عقدها في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

٢١ - **السيد أحسن** (بنغلاديش): تناول البند ١٠٨ من جدول الأعمال فقال إن وفده يضم صوته، بلا تحفظ، للبيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر.

٢٢ - وأكد أن اللجنة عليها أن تركز الاهتمام، في مداولاتها، على كيفية مواصلة النهوض بالتنمية الاجتماعية في البيئة الجديدة، نظراً للغموض الذي يكتنف الاقتصاد العالمي نتيجة للهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي.

٢٣ - وذكر أن وفده يحيط علماً مع الارتياح بأن لجنة التنمية الاجتماعية قد أنجزت برنامج عملها المتعدد السنوات. وأن اختيار موضوع العمل الرئيسي لعام ٢٠٠٢، وهو إدماج السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مناسب جداً، من حيث التوقيت، ذلك أن الدول عليها أن تعمل على تقليل التكلفة البشرية لسياسات الاقتصاد الكلي والعولمة إلى أدنى حد ممكن، مما يفترض ضرورة الاستمرار في مساعدة الدول على توفير الحماية الاجتماعية، لا سيما للمجموعات الضعيفة؛ وإقامة الشراكات الدولية لمساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً؛ والاستثمار في القطاع الاجتماعي؛ واتخاذ تدابير للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناتجة عن الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية. وحيث أن تقاسم أفضل الممارسات في مجال التنمية الاجتماعية هو أفضل سبل تحقيق التقدم في ذلك المجال، فقد أعرب عن أمل وفده في أن تسعى اللجنة إلى زيادة الوعي بهذه الممارسات.

٢٤ - ومضى يقول إن التقرير الخاص بالحالة الاجتماعية في العالم، لعام ٢٠٠١، لا يعرض صورة مشجعة. إذ ورد فيه أن التفاوت في الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في تزايد مستمر؛ وأن تحرير التجارة لم يعد بالفوائد التي تمكِّن البلدان النامية من زيادة الاستثمار في القطاع الاجتماعي؛ ولاحظ أنه لا يمكن إحراز تقدم حقيقي في الحد من الفقر دون تعبئة الإرادة السياسية للحكومات. وأضاف أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى عناية خاصة، لأنها ستكون ضعيفة بشكل خاص إذا استمر تدهور الحالة العالمية. وقال إنه جرى اعتماد برنامج عمل لهذه البلدان في بروكسيل، في أيار/ مايو ٢٠٠١. وإن أهداف البرنامج وغاياته تعكس أهداف وغايات الأمم المتحدة في هذا المجال، وتدعو أقل البلدان نمواً إلى زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الجوهرية، وإلى تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز الاستثمارات في القطاع الاجتماعي؛ وتدريب مقدمي الخدمات الاجتماعية؛ وتشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحسين الإسكان ومرافق الرعاية الصحية العامة. كما يطلب البرنامج من هذه البلدان أن تتخذ تدابير لتمكين الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، وخاصة النساء، وتعزيز سُبل وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٢٥ - واستطرد قائلاً أن أقل البلدان نمواً ملتزمة باتخاذ هذه التدابير بموجب برنامج عمل بروكسيل، وأن جهودها ستضيع سُدى، لو قصَّر شركائها في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والبلدان المتقدمة النمو، عن الوفاء بنصيبها من التعهدات؛ أي بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة دعماً لجهود أقل البلدان نمواً، التي تحتاج إلى المساعدة المالية ومساعدات أخرى من أجل تطوير شبكات الأمان الفعالة وآليات للاستجابة السريعة للتصدي للكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الصدمات الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية وتعديل الميزانيات. وتحتاج أيضاً إلى تحسين مرافقها التعليمية والصحية ونظم الإحصاءات الوطنية وإلى التخفيف من آثار الاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمان والضعف، بشكل أعم.

٢٦ - **السيدة كوك لي بنع** (سنغافورة): تناولت البند ١٠٩ من جدول الأعمال، فقالت إن وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أشار، في التقرير عن حالة الشيخوخة في العالم، لعام ٢٠٠٢، أن العمر المتوقع عند الولادة زاد بنحو ٢٠ سنة، على صعيد العالم، منذ عام ١٩٥٠، فوصل إلى مستواه الحالي البالغ ٦٦ سنة، وأن إطالة العمر حقيقة تشارك فيها البلدان المتقدمة النمو

والبلدان النامية، على السواء. وأضافت أن هناك، في الوقت نفسه، زيادة في عدد المسنين وأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تركيز الاهتمام على هذه المسألة جاءت في الوقت المناسب. ولاحظت أن المواقف تتغير تجاه المسنين، ورحبت بهذا التغير لأن المسنين يقومون بدور هام، حيث درجت أغلب الثقافات، عبر العصور، على التسليم بحكمة المسنين وبأثر وجودهم على استقرار المجتمعات المحلية. بيد أن هذا الدور تناقص لصالح ثقافة الشباب، في العصور الحديثة نسبياً.

٢٧ - وذكرت أن سكان العالم يمرون بثورة من حيث إطالة العمر. وقالت أن وفدها يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة في هذا المجال ويؤيد الأعمال التحضيرية للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، المقرر عقدها في مدريد، في عام ٢٠٠٢.

٢٨ - وتابعت حديثها قائلة أن سنغافورة اتخذت عدداً من المبادرات فيما يتصل بالرعاية الصحية للمسنين. وأن نسبة أهل سنغافورة من سن ٦٥ سنة فما فوق ستتضاعف ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٣٠. وأضافت أن وزارة الصحة قدَّرت أن هؤلاء سيمثلون ٢٠ في المائة من مرضى المستشفيات، وأن لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالرعاية الصحية للمسنين، شُكلت في عام ١٩٩٧، لتقوم باستعراض ما يحتاج إليه المسنين من رعاية صحية، وتحديد تدابير لكفالة مواصلة تلبية هذه الاحتياجات. وقالت إن توصيات هذه اللجنة استكملت بواسطة توصيات اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بشيخوخة السكان، المنشأة في عام ١٩٩٨. وأضافت أن عمل هاتين اللجنتين قد سمح بتحديد عدد من المبادئ، منها أن رعاية المسنين يجب أن تركز الاهتمام على تحسين الصحة والوقاية من المرض، وأن الإحالة إلى مؤسسات الرعاية يجب أن تكون تدبيراً يُتخذ في نهاية المطاف؛ وأن الفرد وأسرته يتحملان المسؤولية الرئيسية عن رعاية المسنين؛ وأن تكلفة الرعاية الصحية للمسنين يجب أن تكون معقولة، حيث أنها تتجه إلى أن تكون طويلة الأجل؛ وأن الحكومة مسؤولة عن أنشطة الدعم والوقاية، وكذلك عن توفير العناية في حالة الأمراض الحالة، وعن وضع المبادئ التوجيهية والخطط المتعلقة بالسياسات، وعن تحديد وتنظيم الخدمات؛ وأن تكون الرعاية الطويلة الأجل من اختصاص المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأوضحت أن الرعاية الصحية للمسنين توفَر عن طريق منظور يشمل الرعاية القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وأن التمويل يستند إلى مبادئ المسؤولية الفردية، والمساعدة المجتمعية والتمويل الحكومي، حتى تظل تكاليف الرعاية الصحية للمسنين معقولة.

٢٩ - وتتوخى سنغافورة وضع خطة تمويل شاملة لمساعدة الأفراد على تغطية تكاليف الرعاية الطويلة الأجل، وذلك توقعاً منها لزيادة الاحتياج إلى هذه الرعاية. ويتابع الوزراء المسؤولون الاتجاهات الديمغرافية وتغير احتياجات الرعاية للمسنين بشكل منتظم، مع استعراض التدابير القائمة وضمان جودة الرعاية المقدمة للمسنين وفعاليتها من حيث التكاليف.

٣٠ - ختاماً، قالت إنه، من أجل الاستفادة الكاملة من ثورة إطالة العمر، يجب التشديد، في الوقت نفسه، على توفير الرعاية الصحية الملائمة بتكاليف معقولة إلى المسنين الذين يمثلون مورداً اجتماعياً أساسياً.

٣١ - **السيد ويدودو** (إندونيسيا): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف أنه، رغم مرور عقد تميز بنمو اقتصادي لم يسبق له مثيل على الصعيد العالمي، زاد التفاوت في الدخل، على مستوى العالم.

وأدت العولمة والأزمات الاقتصادية إلى تفاقم مشاكل الفقر والبطالة وإلى عرقلة جهود عدد كبير من البلدان النامية في سبيل تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. ولاحظ، مع ذلك، أن الاجتماع الرابع للوزراء المسؤولين عن الرعاية الاجتماعية في رابطة دول جنوب شرقي آسيا، المعقود في سنغافورة في آب/ أغسطس ٢٠٠١، يدعو للتفاؤل، حيث أبرز عزم الرابطة على تحقيق رؤية جماعة المجتمعات الحريصة على رفاه الجميع، بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٢ - وذكر أن إندونيسيا ترى أن الأمم تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بذل كل ما في وسعها لضمان التنمية الاجتماعية، وهي مسؤولية يضطلع بها بلده رغم مرور شهور من الاضطرابات والصراعات السياسية، وتُدرك كذلك تماماً أنه ينبغي التصدي لعديد من العقبات التي تعترض سبيل التنمية الاجتماعية على الصعيد الدولي. ذلك أن أهداف التنمية تشمل أكثر من مجرد تحسين الرعاية الصحية وتعزيز المساواة في ميدان التنمية، بل أن تدعيم دور كل فرد في المجتمع واستقرار المجتمع ذاته، فضلاً عن تدابير مكافحة العنصرية والتعصب والإرهاب، تُعد كلها مهمة كذلك. فينبغي اتخاذ إجراءات متضافرة لجعل كوكب الأرض مكان أكثر أماناً، والحد من البطالة وتحسين الرعاية الاجتماعية. وأكد أنه يلزم، في هذا الصدد، مراعاة التغيرات الديمغرافية التي تحدث في جميع أنحاء العالم. فزيادة عدد المسنين، وهو الموضوع الذي ستجري مناقشته في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، تمثل تحدياً، كما ورد في خطة العمل المتعلقة بالشيخوخة لآسيا والمحيط الهادئ. ولاحظ أن سياسات بلده تستهدف الاستجابة، بشكل متناسب، من أجل تخفيف التحول الاجتماعي فيما بين الأجيال والمحافظة على وحدة الأسرة، وتهتم هذه السياسات، بنفس القدر بضمان مستقبل الشباب المعرضين للفقر في سن مبكر، بصورة متزايدة، بسبب العولمة والأزمة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يظل برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، صالحاً ومناسباً. وتود إندونيسيا مضاعفة الجهود في مجال التعليم، إدراكاً منها أن الشباب ساعدها على التغلب على الأزمة الدستورية والسياسية الأخيرة، وذلك ابتداء من محو الأمية، على النحو الموصى به في مشروع اقتراح وخطة العمل لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية. وأكد ضرورة تجنب إهمال المجموعات الضعيفة الأخرى، بما في ذلك، المعوقين، الذين يعيش ٨٠ في المائة منهم في البلدان النامية. وبالرغم من قرب انتهاء عقد المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٣-٢٠٠٢، ما زالت إندونيسيا ملتزمة، رغم ما تعانيه من قيود اقتصادية، بإقامة مجتمع يستطيع الجميع المساهمة فيه بمواهبهم من أجل تحقيق التنمية الوطنية.

٣٣ - **السيدة كانغ كيونغ واه** (جمهورية كوريا): تكلمت في إطار البند ١٠٩ من جدول الأعمال، فقالت إن أوجه التقدم الحديثة في العلوم والتكنولوجيا قد أدت إلى توسع سريع في الاقتصاد العالمي، وكذلك إلى شيخوخة السكان في العالم نتيجة لزيادة العمر المتوقع. وأضافت أنه لا يمكن التغلب على هذه المشكلة بمعزل عن مسائل التكامل الاجتماعي، والقضاء على الفقر، والاستقرار الاقتصادي، والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. والواقع أن تناقص إنتاجية المجتمع وتزايد العبء على السكان المنتجين قد أدّى إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الأمن الاجتماعي والبرامج المخصصة للمسنين. وأضافت أنه، منذ عام ١٩٨٢، تضمنت خطة العمل الدولية للشيخوخة التي اعتمدتها الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة، المعقودة في فيينا، توصيات من أجل وضع

استراتيجيات وطنية. وأن السنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩، قد اجتذبت مشاركين من حكومات ومنظمات غير حكومية عديدة حول شعارها وهو "إقامة مجتمع لجميع الأعمار".

٣٤ - وأعربت عن أملها في أن تؤدي الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، المقرر عقدها في إسبانيا، في عام ٢٠٠٢، إلى اعتماد خطة عمل دولية منقحة للشيخوخة تتفق مع التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي حدثت في العقدين الماضيين. وقالت إن الأسرة الممتدة توفر الحماية للمسنين ولأضعف الأعضاء في المجتمع، في كثير من المجتمعات التقليدية. بيد أن سرعة الحياة المعاصرة ومطالبها أدت إلى التلاشي التدريجي لمفهوم الأسرة الممتدة وللمبادئ الأخلاقية التي تفرض احترام كبار السن ورعايتهم. وأضافت أن كبار السن يُجردون من أدوارهم التقليدية دون أن يخصص لهم دور جديد في المجتمع، وأن نتائج هذه الظاهرة أكثر وضوحاً في البلدان التي تعاني من صعوبات اقتصادية مع وجود موارد محدودة. وأكدت أن جمهورية كوريا تعمل على الاستفادة من إصلاحها الاقتصادي بتوسيع فرص العمل لكبار السن، خاصة في مجتمعاتهم المحلية.

٣٥ - **السيدة مومو** (ميانمار): قالت أن وفدها ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضافت أنه، باعتماد إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل التنمية الاجتماعية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، التزم المشاركون بالقضاء على الفقر، وبتوسيع العمالة المنتجة، والحد من البطالة، وتعزيز التكامل الاجتماعي وتهيئة بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية، ولكن النتائج اختلفت من بلد لآخر، منذ ذلك الوقت.

٣٦ - وذكرت أن مركز تنسيق التنمية الاجتماعية في ميانمار هو وزارة الضمان الاجتماعي والإغاثة وإعادة التوطين التي تدعمها اللجنة الوطنية للتنمية الاجتماعية، والمنشأة قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي. وأضافت أن التعاونيات موجودة في ميانمار، منذ أكثر من ٥٠ سنة، وأنها عُدِّلت بحيث تتفق مع متطلبات الاقتصاد السوقي وساهمت في تحقيق الأهداف المحددة في برنامج العمل. وأن التعليم يعتبر أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك تقوم ميانمار، حالياً، بتنفيذ خطة لضمان التعليم الابتدائي لـ٨٠ في المائة من جميع الأطفال، وذلك بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأكدت، مع ذلك، ضرورة بذل الجهود للاستجابة لاحتياجات المسنين، خاصة، الذين يعيشون بمفردهم، وأن وزارة الضمان الاجتماعي والإغاثة وإعادة التوطين تقوم بتنسيق الأنشطة في هذا الميدان، بالتعاون مع منظمات غير حكومية مختلفة.

٣٧ - ختاماً، قالت إن ميانمار تسلم بأن التنمية الاجتماعية هي مسؤولية وطنية، في المقام الأول، وإن المجتمع الدولي ككل عليه مسؤولية تقديم المساعدة لتحقيق ذلك.

٣٨ - **السيد مانالو** (الفيليبين): تناول البند ١٠٨ من جدول الأعمال، فقال أن وفده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين, وأن الفيليبين ترحب بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (A/56/169)، وكذلك باعتماد الدول الأعضاء لقواعد تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين التي تركز الاهتمام على توفير سبل الوصول والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والعمالة وسبل العيش المستدامة.

٣٩ - ومضى يقول أن الفيليبين قامت، في عام ٢٠٠٠، بتدعيم القانون الذي ينظم توفير سبل الوصول، بإصدار توجيهات إلى الوكالات الحكومية بتوفير الجوانب الهيكلية في الجامعات الحكومية بحيث يتيسر وصول المعوقين إلى التعليم العالي، والتعجيل، بذلك، لإدماجهم في التيار الرئيسي لمجتمع الفيليبين. وأضاف أن الرئيس قام أيضاً بتعيين ممثل قطاعي في اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر. وأن اللجنة الوطنية لرعاية المعوقين قامت، بمشاركة الحكومة والمنظمات غير الحكومية، بوضع برامج لتحسين مهارات المعوقين وأحوالهم المعيشية، مع تشجيعهم كذلك على البحث عن العمل المربح. وذكر أن إدماج المعوقين في التيار الرئيسي للاقتصاد، وهو مهمة تُيسِّرها تكنولوجياً المعلومات، وخاصة شبكة الإنترنت، يمثل أحد سبل الحد من الفقر. وهو أمر يُلاحظ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث تُمثل النساء والفتيات المعوقات مجموعة مهمشة تعتبر معرضة أكثر من غيرها للعيش في حالة فقر. واستدرك قائلاً إنه تم، في الحقيقة، إحراز تقدم في مكافحة التمييز ضد المعوقين منذ نهاية عقد الأمم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣-١٩٩٢)، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وأضاف أن الاستعراض المقبل لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين سوف يُلقي أضواء على المجالات التي ما زالت تحتاج إلى إحراز تقدم فيها، مثل تحسين سبل الوصول للمعوقين، وتشجيع استقلالهم وتحقيق ذاتهم وكرامتهم. وأوضح أن هناك شخص من بين كل ١٠ أشخاص يعاني من نوع من أنواع الإعاقة. وأن المجتمع الدولي عليه، لذلك، زيادة فعالية الدعوة لصالح المعوقين وزيادة وعي الجمهور بمشاكلهم الخاصة. وذكر أن الفيليبين، من جانبها، ستُقدم مشروع قرار معنون "تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: نحو إقامة مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين".

٤٠ - **السيد النخستسيغ** (منغوليا): قال أن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. ولاحظ أن العولمة، رغم أنها تقدم فرصاً أكبر، فإنها تؤدي إلى زيادة الضعف وعدم الاستقرار في بعض من أضعف الدول وأكثرها فقراً. وأضاف أن الاستبعاد الاجتماعي والتهميش وعدم المساواة بين الدول أمور مستمرة وإنها تتفاقم نتيجة للأخطار القائمة والمتطورة عبر الحدود.

٤١ - ومضى يقول أنه يُمكن وصف التسعينات بأنها عقد الالتزامات الدولية للتنمية كما يتضح من عدد المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة المعقودة بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، يُلاحظ الأمين العام، في تقريره عن الحالة الاجتماعية في العالم، لعام ٢٠٠١ (E/2001/70)، أن المجتمع الدولي فشل في تنفيذ الالتزامات المقطوعة خلال هذه الفترة. ولذلك، يتحتم على جميع أصحاب المصلحة أن يضاعفوا جهودهم، وخاصة من أجل تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأوضح أنه، بالرغم من أن المسؤولية الأساسية عن بذل أقصى الجهود الممكنة لضمان التنمية الاجتماعية تقع على عاتق الأمم، يُعَد تعاون المجتمع الدولي ودعمه ضروريان بالمثل. ولذلك، يرحب وفده بالنهج المتكامل الذي أورده الأمين العام في تقريره المعنون "الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" (A/56/326). وأكد أن حكومته قامت، من جانبها، بوضع برنامج وطني يستهدف الحد من الفقر وتنفيذ حكم القانون، وتعزيز التنمية المستدامة، أي كفالة أمن البشر من خلال سياسة تشمل الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية للتنمية.

٤٢ - وأكد أن التعليم يعتبر عنصراً أساسياً في التنمية الاجتماعية. بيد أن تحقيق التعليم الابتدائي للجميع من

التحديات التي لم يتصد المجتمع الدولي لها حتى الآن، وفقاً لنتائج التقييم العالمي لعام ٢٠٠٠ الذي جرى في سياق "توفير التعليم للجميع". ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق الهدف المحدد في إطار عمل دكار بشأن توفير التعليم للجميع الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم، ويرمي إلى توفير سبل الوصول إلى التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، خاصة الفتيات، والأطفال الذين يمرُّون بظروف صعبة والأطفال المنتمون لأقليات عرقية. وذكر أن وفده يؤيد مشروع خطة العمل لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية المشار إليه في تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة" (A/56/140).

٤٣ - واستطرد قائلاً أن تحقيق هذه الأهداف المتنوعة سيتيسر بواسطة التعاونيات، التي يمكن أن تقدم مساهمة ملحوظة في تخفيف حدة الفقر، وتعزيز العمالة لأكبر عدد ممكن من الأشخاص وكفالة مشاركة المرأة والشباب والمسنين والمعوقين في التنمية، على أكمل وجه ممكن، كما أشار الأمين العام في تقرير المعنون "دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية" (A/56/73). وأكد أن وفده يؤيد، لذلك، مشروع المبادئ التوجيهية الرامية إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات (A/56/73، المرفق).

٤٤ - ختاماً، قال إن وفده يتطلع إلى عقد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، قريباً، حيث أن شيخوخة السكان أصبحت ظاهرة عالمية.

٤٥ - **السيد أندرابي** (باكستان)، تناول البندين ١٠٨ و ١٠٩ من جدول الأعمال، فأعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. ولاحظ أن التنمية الاجتماعية تعني، أساساً، تحقيق نوعية حياة أفضل لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك أضعفها (المسنون والمعوقون والأطفال) مع كفالة المشاركة والتكامل الاجتماعي وتكافؤ الفرص، وشدد على الصلات القائمة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والجماعات والمجتمعات.

٤٦ - ومضى يقول أن الحالة الاجتماعية الراهنة في العالم ليست مرضية، ذلك أن التقدم في عدد من المجالات الأساسية منعدم أو هامشي، بل قد يكون هناك تراجع في بعض الأحيان. وأضاف أن أوجه التفاوت بين البلدان وداخل المجتمعات آخذة في التزايد. وأن تفاقم الفقر المدقع والحرمان المتوطن؛ والتمييز والاستبعاد الاجتماعي، والتعصب والتهميش؛ واستمرار الصراعات؛ وانحلال المجتمع بسبب بعض المعايير والمواقف الاجتماعية والثقافية المثيرة للجدل؛ والتناقص الديمغرافي وما يترتب عليه من انخفاض في القوة العاملة، كلها عوامل تتطلب مزيداً من الجهود العالمية، وربما إعادة النظر في الخطة الاجتماعية للمجتمع الدولي.

٤٧ - وأكد أن الأسرة الطبيعية، القائمة على صلات القرابة، هي الوحدة الأساسية للمجتمع. وأن الأسرة المستقرة، التي تحرص على الرعاية، تساعد على تحقيق التماسك والانسجام على الصعيد الاجتماعي، وتساعد، بالتالي، على تحقيق التقدم. ولاحظ أن مؤسسة الأسرة، في باكستان، ما زالت قوية. وتستطيع الأسرة التقليدية، المتعددة الأجيال، والأسرة الممتدة العناية بأضعف القطاعات في المجتمع بشكل فعَّال. وأكد أنه يلزم الاعتراف بالأسرة كمؤسسة وكخط دفاع أول ضد الاستبعاد والتهميش والتفكك الاجتماعي، من أجل ضمان تحقيق تنمية اجتماعية مجدية. وأعرب عن أسفه لأن مؤسسة الأسرة موضع جدال، على الصعيد الدولي، وإن مما يساعد على ذلك. وجود مبادرات هدفها، في

الواقع، فرض سلوك ومواقف مجتمع من نوع معين على جميع المجتمعات في أنحاء العالم. وبيَّن ضرورة العمل على إحباط هذه المحاولات التي تجري تحت ستار مفاهيم جديدة للتنمية الاجتماعية وتجنبها، لأنها مصدر شك وسوء تفاهم وأنها تؤدي إلى صراع بين المجتمعات، في نهاية المطاف.

٤٨ - وذكر أن شيخوخة السكان يُحتمل أن تصبح ظاهرة ديمغرافية هامة في القرن الحادي والعشرين، وأن الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، المقرر عقدها في مدريد، في عام ٢٠٠٢، تتيح فرصة فريدة لوضع رؤية عالمية جديدة للمسنين على أساس برنامج عمل يرمي إلى تعزيز كرامتهم، وضمان أمنهم ورفاههم، والمحافظة على وضعهم الخاص، وحمايتهم من الاستغلال والعمل من أجل إدماجهم في المجتمع.

٤٩ - وأوضح أن باكستان، التي بها أكثر من ٧ مليون من المسنين، تسترشد بتعاليم الإسلام وتقاليد البلد، التي تفرض على أفراد الأسرة الشبان رعاية المسنين في الأسرة كواجب مقدس وحق عليهم. وتخطط السلطات لإنشاء فرقة عمل من المواطنين كبار السن المرموقين لإجراء دراسات وإصدار توصيات على أساس الواقع والممارسة المتبعة، بغرض تدعيم هذا الواقع الميمون، والاستفادة من قدرات المسنين ومواهبهم وخبرتهم بأقصى قدر ممكن.

٥٠ - ختاماً، قال إن باكستان حققت تقدماً ملحوظاً في تحسين نوعية حياة مواطنيها، وخاصة أضعف الفئات، بفضل الخطوات الملائمة المتخذة، وذلك رغم الصعوبات المصادقة والبيئة الدولية غير المؤاتية.

٥١ - **السيد أندجابا** (ناميبيا): تناول البند ٢٧ من جدول الأعمال، فقال إنه ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل بوتسوانا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

٥٢ - ومضى يقول أن ناميبيا بدأت مهمة معالجة القضايا الأساسية للتنمية الاجتماعية بعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وذلك بإنشاء الآليات ووضع البرامج الوطنية المطلوبة. وأنها قامت، بالمشاركة مع المؤسسات المتعددة الأطراف، وخاصة الأمم المتحدة والبنك الدولي، بوضع استراتيجية وطنية للحد من الفقر برؤية طويلة الأجل للرخاء الاقتصادي للبلد، مع وضع إجراءات محددة لتحقيق ذلك. وأضاف أن خطة التنمية الوطنية الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٠) أقرَّت الحد من الفقر كواحد من أهدافها الإنمائية. وأنه تم وضع برنامج عمل بمساعدة وكالة التنمية الدولية السويدية. وذكر أن ناميبيا شرعت أيضاً في تنفيذ سياسة للأشغال العامة أدَّت إلى تحقيق نتائج مبشرة بالخير بالنسبة لإيجاد الوظائف، وذلك إلى جانب تعزيز الهياكل الأساسية، وأتاحت تحقيق استقرار الدخل خلال فترات الجفاف والكوارث الأخرى. ومكنَّت كذلك، دراسة مسألة تمويل هذه البرامج، وأتاحت لجميع الأطراف فرصة لتحديد دورهم ومسؤولياتهم في تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر.

٥٣ - وتابع حديثه قائلاً أنه بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في إطار هذه المبادرات، يظل الفقر عقبة رئيسية في سبيل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، في ناميبيا وفي بلدان نامية أخرى، وهو أهم سبب لأغلب الشرور الاجتماعية التي يعاني منها البلد. ويصعب، فعلاً، التحدث عن التنمية الاجتماعية دون التعرض للفقر وللتنمية الاقتصادية.

٥٤ - وأكد أن تصنيف ناميبيا ضمن البلدان المتوسطة الدخل يعتبر أحياناً عقبة في سبيل تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ استراتيجيتها الوطنية للحد من الفقر. فوفقاً لدراسة استقصائية أجريت حديثاً، نجد أن ٤٧ في المائة من الناميبيين فقراء نسبياً، وأن ١٣ في المائة في فقر شديد. ولذلك، فمن المحتمل أن الهدف المحدد في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، والمتمثل في تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، لن يتحقق.

٥٥ - واستطرد قائلاً أن الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بلغ حداً مزعجاً في ناميبيا وبدأ يُعرِّض للخطر المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققها البلد. وأنه نظراً لأن هذا الوباء يؤثر في قطاع المجتمع النشط اقتصادياً، لم تعد العناية تُقدَّم للمسنين، الذين عليهم الآن العناية بالمرضى والأيتام. وأضاف أنه، عندما يموت الأبوان نتيجة للإصابة بالإيدز، من المألوف أن يتولى الأطفال رئاسة الأسرة. ولاحظ أن الموارد المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز لها تأثير معاكس على الميزانيات المتاحة للمشاكل الصحية الأخرى أو القطاعات الأخرى، ومنها التعليم والإسكان والحد من الفقر. وقال أن وفده يود أن يؤكد من جديد أنه سيكون من الصعب على ناميبيا أن تكافح فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز دون الحصول على تعاون المجتمع الدولي ودعمه.

٥٦ - وأعرب عن ترحيب ناميبيا بإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين. وقال أن ناميبيا ملتزمة بتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الالتزام، وتدعو باقي المجتمع الدولي إلى أن يفعل بالمثل. وأنها تتطلع إلى تشغيل الصندوق العالمي لمرض الإيدز والصحة وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٥٧ - ولاحظ أن نامبيبا تواجه محنة في التصدي للعولمة، شأنها شأن عديد من البلدان النامية الأخرى. فإذا كانت العولمة قد أفادت بعض مناطق في العالم، على ما يبدو، فإن هذا لا ينطبق على الجنوب الإفريقي. وقال أن العولمة حدَّت من آفاق النمو بالنسبة لبعض البلدان النامية، بل إنها أدت إلى زيادة أوجه التفاوت والتهميش التي تعاني منها في الاقتصاد العالمي. وشدَّد على ضرورة أن تسعى البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو إلى حلول جماعية، لضمان أن تعود العولمة بالفائدة على جميع بلدان العالم.

٥٨ - وفي الختام، قال أن وفده يرحب بالقرار الذي اتخذته لجنة التنمية الاجتماعية بالتصدي لمسألة إدماج السياسات الاجتماعية والاقتصادية في عام ٢٠٠٢، وأنه يرى أن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في المكسيك، في عام ٢٠٠٢، سيكون فرصة طيبة لتحقيق تقدم في هذا الميدان.

٥٩ - **السيدة الحاج علي** (الجمهورية العربية السورية): انضمت إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وقالت أن العلاقة الحيوية بين تعزيز التنمية الاجتماعية وحق كل إنسان في حياة كريمة، بعيدا عن الفقر والمرض والجهل والمتاعب الاجتماعية، أمر تتحمل مسؤوليته الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بنفس المقدار. وأضافت أن الحالة الاجتماعية في العالم تدهورت بالفعل منذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن، على الأخص في البلدان النامية. فالعولمة التي تفتح آفاقاً للتقدم، على المستوى الاقتصادي، وفيما يتصل بالإعلام والثقافة، أدَّت إلى تباينات واسعة في مستويات المعيشة وازدياد الفقر والشعور بعدم الآمان.

ذلك أن البلدان النامية لا تملك الإمكانيات اللازمة لمنافسة الدول المتقدمة النمو في الأسواق الدولية، مما ساهم في اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، وظهرت ضآلة دور التعاون الدولي وانعدامه عند ضرورة تقديم المساعدة المادية الملموسة للدول النامية، وتقييد هذا التعاون، في حالة وجوده، بشروط غير معقولة أو مقبولة، فيما يتعلق بالجوانب الأساسية والمتمثلة في تخفيض عبء الديون وفتح الأسواق أمام منتجات البلدان النامية وإتاحة الفرصة لإقامة بيئة تمكينية للتنمية والتقدم الاجتماعي.

٦٠ - وتابعت حديثها قائلة أن حكومتها أولت مسألة التنمية الاجتماعية جُلَّ اهتمامها، رغم هذه الصعوبات. ففي مجال مكافحة الفقر، وضعت الحكومة سياسات وبرامج تهدف إلى حماية فئات الشعب الأقل دخلاً بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع المواطنين. وبذلت الجهود لتطوير قطاعي الصحة والتعليم واتخذت تدابير لتحسين مستوى التغذية وتنظيم حلقة عمل عن القضاء على الفقر، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦١ - أما بالنسبة للعمل والقوة العاملة، قالت إن حكومتها رفعت مرتبات الموظفين وإن الدستور ينص على توفير فرص العمل المتساوية لجميع المواطنين من الجنسين، مع إدماج المعوقين في المجتمع عن طريق تأهيلهم وتوفير فرص العمل. ويحفظ حقوق العمال إلى ما بعد سن التقاعد، في إطار حماية كبار السن وتأمين فرص العيش الكريم لهم. وأكدت في هذا السياق أن بلدها سيبذل كل الجهود اللازمة لإنجاح الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، التي ستعقد في مدريد في عام ٢٠٠٢. وأنه يولي اهتماماً خاصاً لوضع الشباب بتقديم التعليم بشكل مجاني، مع الاهتمام بمنظمات الشباب ودعمها وتأمين فرص العمل المناسبة لهم.

٦٢ - وأكدت أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للوصول إلى المستوى المطلوب للتنمية الاجتماعية، وأن الحكومة تتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لتحديد الاستراتيجيات الإنمائية اللازمة.

٦٣ - ولاحظت أن من العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية ممارسة الإنسان لحقه في الحصول على الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والعمل في بيئة تُحترم فيها حقوقه الأساسية في الحياة الكريمة. وإن كل ذلك يصبح مجرد آراء في ظل الاحتلال الأجنبي وقمع حق الإنسان في ممارسة أبسط حقوقه، وإن ما يحدث في الأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ولبنان والجمهورية العربية السورية أكبر دليل على ذلك. إذ أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تُمارس يومياً جميع أشكال قمع الحريات والتمييز ضد المواطنين العرب في إجراءات تعسفية وحصار اقتصادي تستنزف كل الفرص الممكنة للعيش بكرامة للصغار والكبار من الجنسين، ناهيك عن آثار الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في سرقة الثروات الوطنية الطبيعية التي تشكل الأساس في إيجاد البيئة التمكينية للتنمية. وأضافت أنه لا يمكن تجاهل ما يترتب عليه الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري من استنزاف جزء كبير من الموارد المالية الوطنية. وأن مطالبة الدول، وعلى الأخص، الدول النامية بتنفيذ الالتزامات الناشئة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يجب أن لا ينفصل عن الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية، وإلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما يكفل عودة الأرض والحقوق إلى أصحابها وتهيئة بيئة سليمة تقوم على الأمن والسلام في المنطقة لإقامة التنمية الاجتماعية وحمايتها.

٦٤ - **السيد الكالاي** (فنزويلا): قال أن وفده ينضم تماماً إلى البيان الذي أدلى به كل من ممثلي جمهورية إيران

الإسلامية وشيلي باسم مجموعة الـ٧٧ والصين ومجموعة ريو، على التوالي.

٦٥ - ولاحظ أنه يجب النظر في الأهداف المحددة في إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لضمان تنفيذها؛ وأن هذا كان موضع تركيز وفده لدى المشاركة في الدورة الاستثنائية المعنية بتحقيق التنمية الاجتماعية في عالم تسوده العولمة.

٦٦ - ومضى يقول أن حكومته وضعت خطة شاملة للتنمية الاجتماعية، من أجل مكافحة عدم المساواة في المجتمع، على أساس التكامل الاجتماعي، وتقاسم المسؤوليات، ومشاركة المجتمع وتعزيز هياكل الأسرة، وتوفير التغطية في مجال الصحة والتعليم والدخل والإنتاجية والإسكان، والقيم الثقافية والاجتماعية والتاريخ المحلي. كما وضعت برامج تستهدف تطوير القطاع غير الرسمي للاقتصاد وتوفر المساعدة والتمويل للمشاريع الصغرى التي توفر الوظائف، وتقدم الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الزراعية. وذكر أن إنشاء المؤسسات المصرفية أدى إلى تخفيض معدل البطالة في النصف الأول من عام ٢٠٠١ والحد من دور القطاع غير الرسمي.

٦٧ - وفيما يتصل بالشباب، قال إن المادة ٧٩ من دستور فترويلا تنص على أن الشباب يمكنهم المشاركة في التنمية، بل عليهم القيام بذلك، وإن الدولة عليها أن تساعدهم على ذلك، بالتعاون مع الأسر والمجتمع. وأضاف أن الحكومة وضعت عدة برامج ترمي إلى حماية الشباب من الأخطار الاجتماعية التي يتعرضون لها، وتمكينهم من إيجاد العمل، وإدماجهم في المجتمع. وعلى المستوى الدولي تؤيد فترويلا أي مبادرة رامية إلى تمكين الشباب، وتعزز التعاون وتبادل المعلومات الخاصة بالتجارب. وقال إن بلده اشترك في تقديم مشروع قرار مقدم من البرتغال بشأن سياسات وبرامج الشباب.

٦٨ - وفيما يتعلق بالمعوقين، ذكر أن المادة ٨٠ من دستور فترويلا تنص على ضرورة تمكين جميع الأشخاص المعوقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة من ممارسة حقوقهم بصورة كاملة وإدماجهم في الأسرة والمجتمع المحلي. وأن الدولة عليها القيام، بالتعاون مع الأسر والمجتمع، بمسؤولية تيسير إدماج هؤلاء الأشخاص في الحياة المهنية. وبناء على ذلك، اعتمدت الحكومة سياسات واستراتيجيات تشجع مشاركة المعوقين، بصورة نشطة، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للبلد من أجل إقامة مجتمع للجميع وتقديم الدعم للأسر. وأوضح أن المجلس الوطني لإدماج المعوقين هو الهيئة المنسقة لهذه السياسات.

٦٩ - وفي مجال التعليم، قال أن فترويلا بدأت، منذ عام ١٩٩٩، وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات الرامية إلى تحسين نوعية التعليم ضمن إطار التكامل الوطني. وأجرت، على وجه الخصوص، تغييرات على البرامج والنظم المتبعة في تقييم التدريب المستمر للمعلمين والإشراف عليه، وقامت بتحسين المرافق القائمة وإنشاء الإطار القانوني الملائم، وذلك بهدف مشروع وطني للتعليم بتوافق الآراء. واسترشدت في هذه العملية بعدد من المبادئ الواردة في الدستور الجديد، ومنها العدالة الاجتماعية، والديمقراطية القائمة على المشاركة، والتنافس الحر، وحماية البيئة، والتضامن، وكرامة الإنسان وصالح الوطن. وقال إن بلده أعاد تأكيد عزمه على تحقيق هدف التعليم للجميع، في المنتدى العالمي للتعليم المعقود بداكار، في عام ٢٠٠٠.

٧٠ - وفيما يتصل بالدور الذي تلعبه التعاونيات في التنمية الاجتماعية، ذكر أن فترويلا أنشأت صندوقاً

اجتماعياً وحيداً، يُستخدم لتحسين البرامج الاجتماعية المتعلقة بالصحة والتعليم والمشاريع التجارية الصغرى والتعاونيات. كما أنشأت صندوقاً للائتمانات الصغيرة لمساعدة من هم أشد حاجة، وخاصة النساء، وكذلك مصرفاً أعلى للشعب لخدمة المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف أن البلد اعتمد قانوناً لتيسير إنشاء التعاونيات الوطنية وتعزيز الحركة الجماعية.

٧١ - وأكد أن فنزويلا تولي أهمية كبيرة للأسرة، وهي الوحدة الأساسية لتنمية الأفراد والشعوب، وحامية القيم والتقاليد الثقافية. وقال أن الأسرة تحتاج إلى دعم، وأن المادة ٧٥ من الدستور تنص على حمايتها. وأضاف أن الاحتفال بالعيد العاشر للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤ سيكون فرصة لتقييم نجاح البرامج المضطلع بها على الصعيد المحلي والوطني والدولي.

٧٢ - وتابع حديثه قائلاً أن القرن الحادي والعشرين سيشهد شيخوخة سكان العالم، ولذلك فمن الحكمة أن تُعتمد سياسات تُراعي المسنين ودورهم في المجتمع، المراعاة الكاملة. وأضاف أن المادة ٨٠ من الدستور تكفل للمسنين الممارسة الكاملة لحقوقهم والاستفادة من الضمان الاجتماعي. وذكر أن المعهد الوطني لدراسات الشيخوخة ومشاكلها هو المسؤول عن وضع برامج المسنين وتنسيقها وتنفيذها ورصدها. وأن هناك عدداً من المراكز المختلفة التي توفر الخدمات للمسنين. ختاماً، قال إن الجمعية الوطنية تدرس حالياً مشروع قانون لحماية المواطنين كبار السن، علاوة على ذلك.

٧٣ - **السيد كيازي** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): تكلم في إطار البند ١٠٨ من جدول الأعمال، فأشار إلى مشروع الاقتراح وخطة العمل الذي أعدَّه المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (A/56/114-E/20001/93 و Add.1)، ولاحظ أن الخطة تستند أساساً إلى نتائج المنتدى العالمي للتعليم، المعقود في داكار، في تموز/ يوليه ٢٠٠٠، وعلى استعراض الخمس سنوات لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأضاف أن هناك رأياً يشارك فيه كثيرون ومؤدَّاه أن محو الأمية هو جوهر التعليم الأساسي والتنمية الاجتماعية وأنه يتعين على البلدان الصناعية والبلدان النامية مواجهة هذا التحدي، لا من خلال برامج تُنفَّذ مرة واحدة بل عن طريق جهود مكثفة، محددة الهدف ومطَّردة.

٧٤ - ومضى يقول أن محو الأمية للجميع من الأهداف التي يصعب تحقيقها. فقد أحرز بعض التقدم، ولكنه يظل بعيد المنال. ومع تحسن الحالة منذ عام ١٩٩٠، ما زال الأميون في شرق وجنوب آسيا يمثلون نحو ٧١ في المائة من الأميين في العالم، بينما بلغ متوسط نسبة الأمية نحو ٤١ في المائة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولاحظ أن الأمية مركزة بين أفقر الفقراء، وخاصة، المرأة، التي تعتبر أشد المتأثرين منها؛ وأن هناك بعض المسائل ذات الطابع الثقافي أو العرقي أو القانوني التي تعتبر عقبة في سبيل التقدم. وأكد أن من غير المقبول أن يكون هناك نحو ٨٧٥ مليون من البالغين الأميين و ١١٣ مليون طفل غير ملتحقين بمدارس من أي نوع، مما يمثل خسارة فادحة للقدرات البشرية وقصور من جانب المجتمعات عن الاضطلاع بأدنى المسؤوليات الأساسية، بعدم معالجة أسباب غياب المساواة أو الحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان، وكلها من مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي والاضطرابات المدنية.

٧٥ - واستطرد قائلاً أن مشروع الاقتراح وخطة العمل يتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية لجميع المهتمين

بالأمر وليس مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها. فاليونسكو وشركاؤها على اقتناع بأن العقد يتمتع بأفضل فرص النجاح على الصعيد القطري وأن الحكومات والمجتمع الدولي عليها مسؤولية وضع الخطط التي تستجيب لإمكانياتها واحتياجاتها الخاصة.

٧٦ - واستطرد قائلاً أن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية يجب أن يشمل البالغين والأطفال والشباب والمرأة والرجل، داخل المدرسة وخارجها. ذلك أن حلول المشاكل التربوية المختلفة مسائل وثيقة الارتباط.

٧٧ - ولاحظ أن الأمية مرتبطة بالفقر والاستبعاد الاجتماعي، بينما يرتبط محو الأمية بالتمكين والديمقراطية والتنمية الاجتماعية. وقال أن محو الأمية لا يتصل بمجرد تفاصيل الإلمام بالقراءة والكتابة، بل يتصل أيضاً باستعادة الكرامة الشخصية وبمنح الأفراد الحق في المشاركة، وإزالة تهميش المستبعدين، وتوفير فرصة للتعلم. وأضاف أن محو الأمية أساسي من أجل التنمية البشرية المستدامة. وأنه ييسر حماية البيئة وثقافة الصحة الوقائية، لا سيما فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويمثل أيضاً أداة للتحول.

٧٨ - وأكد أن هدف محو الأمية للجميع لن يتحقق إلا عن طريق العمل المشترك بين جميع العناصر الفاعلة - الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمنظمات العامة والخاصة والمجتمع المدني عامة - وأن اليونسكو ستواصل، بهذه الروح، وبتشجيع الجمعية العامة للأمم المتحدة، العمل مع شركائها من أجل وضع استراتيجيات لمحو الأمية للجميع كجزء من خطة توفير التعليم للجميع، بهدف تخفيض نسبة الأمية بين الكبار بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٧٩ - **السيد هولتزمان** (البنك الدولي): تناول البندين ١٠٨ و ١٠٩ من جدول الأعمال، فلاحظ أن الحماية الاجتماعية قد أُدرجت من جديد في جدول الأعمال الدولي. وأنها تقوم بدور أساسي في الحد من الفقر وتوفير تأمين الدخل للأفراد الضعفاء. وأضاف أنه يلزم تحديد كيف يعيش الفقراء في خطر وكيف تستعد الحكومات لمواجهة الأزمات بوضع شبكات الأمان الاجتماعي. ولاحظ أن عدة تطورات قد ظهرت.

٨٠ - ومضى يقول أنه يجب موازنة النمو بتدابير للسياسات الاجتماعية. فكما بينت الأزمة التي هزت شرق آسيا، نجد أن معدلات النمو المرتفعة لا تكفي. إذ أن شبكات الأمان غير الرسمية تميل إلى الانهيار في حالة الصدمات الاقتصادية حيث تكون تدابير الدعم العامة غير كافية في كثير من الأحيان. وقد أثبت تباطؤ النمو، منذ بداية هذا العام، والأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر أن هناك بلدان عديدة غير مستعدة بالشكل الكافي وأنه يجب لذلك تقييم الخطر المحتمل وإعداد تدابير الحماية الاجتماعية الملائمة.

٨١ - وتابع حديثه قائلاً أن الحماية الاجتماعية، مع إيجاد الوظائف وإزالة التهميش، تعتبر من عناصر الحد المستدام من الفقر. وأنها تنطوي على أخطار بالنسبة للفرد وللاقتصاد الكلي بوصفها عنصراً أساسياً للأمن. ولاحظ أن هذا النهج يعكس ديناميات الفقر والقدرة على التحرك الاقتصادي في البلدان النامية. وأن الفقراء يمثلون مجموعتين: مجموعة تظل فقيرة وأخرى تتحرك داخل الفقر وخارجه، وأننا بدأنا نفهم أسباب ذلك. فهناك ما يدل على أن الصدمات التي تبدو وكأنها عابرة تترتب عليها نتائج في الأجل الطويل. مما يشير إلى ضرورة اللجوء إلى أفضل وسائل الحماية الاجتماعية وإدارة الأخطار الاجتماعية.

٨٢ - وأوضح أن العولمة لها تأثير يجب أن يوضع في الاعتبار. فبينما أدَّت التجارة والتكنولوجيا والأخذ بنظم سياسية جديدة إلى تحسن كبير في رفاه عدد كبير في أنحاء العالم، فإنها أدت، في الوقت نفسه إلى زيادة ضعف مجموعات أخرى وشعورها بانعدام الأمان. ولذلك، يجب أن تكون الحماية الاجتماعية شبكة أمان ومنطلقاً للفقراء؛ ويجب أن تركز الاهتمام على أسباب الفقر أكثر من التركيز على أعراضه، وأن تراعي حقيقة أن أقل من ربع سكان العالم البالغ عددهم ٦ بليون نسمة يمكنه الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية، وأن أقل من ٥ في المائة منهم يستطيع الاعتماد على ممتلكاته الخاصة في حالة مواجهة المشاكل، وأن قيام الدولة بالقضاء على الفقر يتجاوز قدرات أغلب البلدان النامية.

٨٣ - وذكر أن وثيقة البنك الدولي الجديدة التي تتناول الحماية الاجتماعية تراعي كل هذه الاعتبارات وتُعرِّف الأمن على أنه الحرية من الضعف أمام الفقر، بوصفه غاية من غايات التنمية وكذلك وسيلة لتحقيقها. وتلاحظ أن الفقراء هم أضعف مجموعة في المجتمع وأنه ينبغي لذلك زيادة إمكانية وصولهم إلى وسائل إدارة الأخطار الاجتماعية، خاصة من أجل مساعدتهم على المخاطرة بدرجة أكبر والخروج من دائرة الفقر تدريجياً، بهذه الوسيلة.

٨٤ - وأكد أن حماية الضعفاء مهم بالنسبة لجميع الأعمار. فالأطفال يمكن أن يواجهوا مشاكل التغذية وسوء الصحة، أو يمكن أن يكونوا أيتاماً نتيجة للإيدز، مع عدم الاستفادة من التعليم؛ والشباب لا تتوفر لهم دائماً سُبل الحصول على التعليم الثانوي أو التدريب على العمل؛ ويتعرض الفقراء وغير الفقراء من العاملين للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان وللأخطار السياسية والصحية، وتتدهور حالة كبار السن بسبب شيخوخة السكان وتناقص الدعم العائلي، والتحضر والعولمة وعدم توفر سبل الوصول إلى نظم المعاشات التقاعدية. وقال أن البنك الدولي أجرى عمليات تقييم اجتماعية ودرس مسائل الشيخوخة المتصلة بنوع الجنس وبالصحة، ونظم دعم الدخل الخاصة بالمسنين. وإنه يقوم بمساعدة نحو ٦٠ بلداً على إصلاح نظم المعاشات التقاعدية فيها، بيد أن هذه النظم غير موجودة تقريباً في كثير من البلدان النامية، مما يتطلب الأخذ بنظم تقوم على عدم المساهمة بالنسبة لأضعف المسنين، على الأقل.

٨٥ - وختاماً، قال إن الحكومات، لذلك، تواجه تحدياً كبيراً، وإن عليها، في هذا الصدد، أن تتعاون مع القطاع الخاص - مع تنظيمه أيضاً - ومع الأسر، والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى. وإنه يلزم أيضاً التعاون بين البلدان الغنية والفقيرة والمنظمات الدولية من أجل منع الأخطار وتخفيفها، ومساعدة الناس وفقاً لاحتياجاتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠